Distribution: Restricted EB 2003/80/R. 8 17 December 2003
Original: English البند 7(أ)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس لجنة التقييم

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

تقرير رئيس لجنة التقييم

1 – يغطي التقرير الحالي مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الخامسة والثلاثين المنعقدة يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2003. وقد تضمنت بنود جدول أعمال الدورة المناقشات التالية: (أ) التقييم على مستوى المنظمة لأنماط الإشراف في المشروعات التي يدعمها الصندوق؛ (ب) التقييم المرحلي لمشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا في فنزويلا؛ (ج) جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2004؛ و(د) مسائل أخرى.

2 – **التقييم على مستوى المنظمة لأنماط الإشراف في المشروعات التي يدعمها الصندوق.** ألقت اللجنة الضوء على أهمية هذا التقييم بالنسبة للصندوق لأنه يتناول موضوعا في غاية الأهمية في دورة المشروعات. وقد لاحظت اللجنة أنه، وكما كان مقصودا، فقد غطى التقييم أساسا تقديرا للمشروعات التي تشرف عليها المؤسسات المتعاونة مع الصندوق على الرغم من أنه قد أعطى أيضا بعض النظرات الثاقبة الأولية لجهود الصندوق في الإشراف المباشر. وبهذا الصدد، فقد ذكر رئيس اللجنة أن مكتب التقييم سيضطلع في العام 2004 بتقييم على مستوى المنظمة لبرنامج رائد في الإشراف المباشر. ولذا، وفي المستقبل القريب، سيغدو بالإمكان الحصول على تحليل مقارن ملائم وكاف بين المشروعات التي تشرف عليها المؤسسات المتعاونة وتلك التي يشرف عليها الصندوق مباشرة.

3 – أثنت اللجنة على جودة تقرير التقييم وعلى جهود مكتب التقييم في إجراء هذا التقييم المعقد على مستوى المنظمة. وقد لاحظت اللجنة عمق واتساع التقييم الذي يتضمن استعراضا مكتبيا لـــ57 مشروعا ومسحا لأكثر من 100 وحدة إدارة مشروع يدعمه الصندوق، وإلماما بوجهات نظر موظفي الصندوق وموظفي المؤسسات المتعاونة الرئيسية من خلال مسح رسمي ومناقشات مستفيضة. كذلك فقد تم الاعتراف بالتعاون المثمر بين مكتب التقييم في الصندوق ومكتب المراجع الداخلي فيه.

4 – ساد إجماع عام على الحاجة لأن يقوم الصندوق بصياغة نهجه الشامل المتعلق بالإشراف والذي يعكس احتياجات الصندوق المحددة والتزاماته الاستراتيجية. كذلك، فقد ساد الإجماع على الحاجة لصياغة سياسة بهذا الخصوص، تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الإقليمية وتضمن إدراج مسألتي المشاركة والتمايز بين الجنسين حسب الأصول. كذلك يجب أن تنص هذه السياسة بوضوح على توقعات الصندوق من المؤسسات المتعاونة فيما يخص متطلبات الإشراف. على أن الحاجة إلى مواءمة نماذج الإشراف التقليدية التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية مع الطبيعة المتغيرة للمشروعات التي يدعمها الصندوق غاية في الأهمية. وأخيرا، وحول هذه القضية، أوصت اللجنة الصندوق بتطوير خارطة طريق والتفويض بالمسؤوليات لإعداد سياسة إشراف خاصة بالصندوق.

5 – وقد شاركت اللجنة التقييم مخاوفه من العدد الكبير من المشروعات التي يشرف عليها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك. ودار الجدل حول عيوب ومزايا مثل هذا التركيز إذ لوحظ أن التغيير المستمر للموظفين داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يوفر ما يلزم من الاستمرارية المطلوبة في مهمة الإشراف. كذلك تساءلت اللجنة فيما لو كان للصندوق التوليفة المناسبة من المؤسسات المتعاونة المشرفة على مشروعاته في بلد ما، والذي يعد أمرا هاما لأن المنظمات المختلفة من شأنها أن تأتي بنقاط قوة مكملة لبعضها البعض والتي يمكن أن يكون لها مجتمعة أثر أعظم على جهود الصندوق في البلد. وحول هذا الموضوع، وفي حين حبذ بعض

الأعضاء هذا التركيز، ساد آخرين الشعور بأن على الصندوق أن يعزز من جهوده لتنويع المؤسسات المتعاونة التي يعمل معها حاليا. وقد جادل الأعضاء في مسألة علاقات الصندوق مع المؤسسات المتعاونة التي يتوجب عليها خلق روابط قوية تؤدي إلى منح الصندوق مزيدا من النفوذ والاستقطاب لصالح فقراء الريف.

6 – دعمت اللجنة توصيات التقييم فيما يخص الحاجة لاستعراض معايير دعم التنفيذ الخاصة بالصندوق وربطها بصورة منتظمة باحتياجات المشروعات وببناء القدرات الوطنية. كما أكدت اللجنة على الحاجة الملحة لإعادة التفكير بالمتطلبات الدنيا الحالية للإشراف وتحديد معايير جودته، جاعلة المؤسسات المتعاونة عرضة للمساءلة بشأنها ومحدثة آلية داخلية لضمان جودة الإشراف.

7 – ومن النقاط الهامة الأخرى التي أثارتها اللجنة الوسائل التي يستطيع من خلالها الصندوق ضمان تحويل المعلومات والمعارف والتعلم المستفاد من عملية الإشراف إلى الصندوق، وفيما إذا كانت التجارب والدروس المستفادة من الإشراف المباشر تنشر ويتم تقاسمها داخل الصندوق ومع المؤسسات المتعاونة الأخرى. ويعتبر هذا أمرا هاما لتطوير الصندوق نفسه وجهوده في حوار السياسات وإدارة المعارف وبناء الشراكات.

8 – وقد شعر بعض أعضاء اللجنة بالحاجة لإيلاء المزيد من الاهتمام للحصول على وجهة نظر الحكومات بشأن الإشراف. وقد أكد مكتب التقييم على التركيز بشكل أكبر على ردود الفعل على المستوى الميداني لجودة الإشراف وعلى التفاعل بصورة أكثر كثافة ومباشرة بين وحدات إدارة المشروعات والمؤسسات المتعاونة. وقد لفت المكتب انتباه لجنة التقييم إلى أن وجهات نظر الحكومات تتم تغطيتها أيضا من خلال وجهات نظر العاملين في إدارة المشروعات، وهم في العادة من الموظفين الحكوميين. وقد شعر أحد أعضاء اللجنة بأن أراء مدراء المشروعات يجب أن تؤخذ بحذر لأنها قد لا تتصف بالموضوعية، حيث إن مدراء المشروعات يعملون بتعاون وثيق مع موظفي المؤسسات المتعاونة وبالتالي فقد لا يكونوا في موقع يسمح لهم بتوفير معلومات متجردة وحيادية بشكل كامل. وقد أبلغ مكتب التقييم اللجنة أن التقييم كان مدركا تماما لهذه التحيزات الممكنة في المسح، وآخذا اياها بعين الاعتبار عند صياغة استنتاجاته.

9 – ناقشت اللجنة تكاليف الإشراف وأدركت أن هذه المسألة بحاجة لأن تعالج بالتفصيل من خلال إدارة الصندوق بالتشاور مع المجلس التنفيذي. وقد شعر بعض الأعضاء أنه وفي حين لا بد من أن تكون الأجور المدفوعة للمؤسسات المتعاونة واقعية، إلا أنه لا بد من الحصول على ضمانات بوجود فوائد في المجالات الحاسمة بالنسبة للصندوق. وقد ناقشت اللجنة الحاجة إلى الاستمرار في الجهود الجارية لتحقيق توازن أفضل بين الموارد التي يكرسها الصندوق لعمليات تصميم المشروعات من جهة، والموارد المكرسة لمظاهر التنفيذ من جهة أخرى.

10 – وقد أعربت اللجنة عن الحاجة لعمليات إشراف تتضمن الترويج ورفع التقارير الخاصة بعمل الصندوق في مجال حوار السياسات وتطوير الشراكات ونهج التنفيذ المبتكرة، علاوة على غيرها من الأنشطة غير الإقراضية. وقد اعتبرت الحاجة إلى تطوير مؤشرات أداء خاصة بهذه المظاهر من عمل الصندوق في بداية تنفيذ المشروع ضرورية مثلها في ذلك مثل ربط نهج الإشراف الذي يتبعه الصندوق مع جهوده الرامية إلى إيجاد حضور ميداني. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فقد طالبت اللجنة إعلام مجموعة العمل الخاصة بمبادرة الحضور الميداني بالكامل بالتوصية المنبثقة عن تقييم الإشراف كي تقوم بمتابعتها كلما وحيثما كان ذلك ملائما.

11 – كما اقترحت اللجنة أيضا توسيع توصيات التقييم وجعلها أكثر عملية ضمن إطار الاتفاق عند نهاية التقييم.

12 – واستجابة للمناقشات الدائرة في لجنة التقييم، فقد أكد مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، الذي شارك في هذه الدورة، على أهمية التقرير وتوصياته بالنسبة لدائرة إدارة البرامج. وأكد أنه وفي حين أن سياسة جديدة للإشراف قد تكون مطلوبة، إلا أنه من الضروري تطوير رؤية واضحة للإشراف في الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المهام المختلفة للإشراف وتنفيذ المشروعات. وأكد على الحاجة لتعزيز حلقات التغذية الراجعة في مرحلة التصميم، والروابط مع الحضور الميداني، وإدخال أنماط إشراف أكثر فاعلية ترتبط ببناء القدرات المحلية. كما أكد موافقة دائرة إدارة البرامج على التوصيات العملية التي خرج بها التقييم وأعلم لجنة التقييم بأنه سيتم إعداد استجابة رسمية للإدارة على هذا التقييم.

13 – **التقييم المرحلي لمشروع التنمية الريفية المستدامة للمناطق شبه الجافة في ولايتي فالكون ولارا في فنزويلا.** عبرت اللجنة عن تقديرها لمناقشة هذا التقييم خاصة وأن المجلس التنفيذي مدعو للمصادقة على المرحلة الثانية من المشروع خلال دورة ديسمبر/كانون الأول 2003. ومن هنا، وبهذه الطريقة، ستتمكن اللجنة من تقدير مدى إدراج النظرات الثاقبة للتقييم وتوصياته في تصميم المرحلة الثانية من المشروع.

14 – وقد لاحظت اللجنة أن اتفاقية نهاية التقييم قد وقعت في نهاية التقييم بين جميع الشركاء الرئيسيين في المشروع. وفي حين أن اتفاقية نهاية التقييم ليست بالوثيقة الملزمة قانونيا، وبالتالي فإن توقيعها ليس بالأمر الإلزامي في سياسة التقييم في الصندوق، إلا أن توقيعها من قبل الشركاء الرئيسيين في المشروع ما هو إلا تعبير عن التزامهم بتبني وتنفيذ توصيات التقييم.

15 – أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للنتائج الطيبة للمشروع في بيئة تنفيذ غير مستقرة بما في ذلك معوقات الميزانية والتغيرات المؤسسية المختلفة. فعلى سبيل المثال، وصل المشروع إلى عدد من المستفيدين أكبر مما تم تصوره أثناء التقدير، وتم إحداث أكثر من 900 منظمة قاعدية، كما أنه فاق التوقعات في توفيره للمياه للاستهلاك البشري والحيواني وكذلك للري. إلا أن المشروع عانى من نقاط الضعف التي لابد من التطرق إليها في مرحلته القادمة، مثل عدم تمكنه من إيجاد نظام مالي ريفي مستدام وعدم إسهامه بما فيه الكفاية في تطوير روابط السوق والترويج لمصايد الأسماك الحرفية.

16 – وركزت اللجنة على الحاجة للتعبير عن الأثر الكمي الذي أدخله المشروع على سبل المعيشة الريفية، كلما كان ذلك ممكنا. وقد تساءلت أيضا فيما لو تم تقييم أداء المشروع، وهو السؤال الذي أجاب عليه مكتب التقييم بالإيجاب مسلطا الضوء على أن ذلك هو خاصية نموذجية من خصائص الإطار المنهجي الجديد للتقييم الذي يطبقه المكتب حاليا على جميع تقييمات المشروعات التي يجريها. وقد أوصت اللجنة أنه وفي المشروعات التي تشتمل على مكونات للتمويل الريفي، يجب أن تتضمن التقييمات تقديرا لأنشطة التمويل الريفي وعلاقتها بسياسة التمويل الريفي في الصندوق. وأخيرا، أكدت اللجنة على أهمية التركيز على الدروس المستفادة حول القضايا الاستراتيجية المختلفة مثل الدور المحوري لوحدات تنسيق المشروعات في تحقيق أهدافها وحوار السياسات ودور الشركاء وقابلية النهج الابتكارية للتكرار.

17 - وختاما لهذه المسألة، عبرت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق عن تقديرها للنهج الشامل لمكتب التقييم في تقييم مشروع فنزويلا، مسلطة الضوء على أنه قد مكن فريق التقييم مع غيره من الشركاء الآخرين من تقدير خصائص عديدة هامة في المشروع والتي أوليت اهتماما كافيا في تصميم المرحلة الثانية منه.

18 - **جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2004**، تحت هذا البند ناقشت اللجنة اقتراحا تقدم به مكتب التقييم حول جدول أعمال دوراتها لعام 2004. وقد وافقت اللجنة أولا، على عقد دورتين خاصتين إضافيتين (الرابعة والخامسة) في عام 2004، إضافة إلى دوراتها السنوية المعتادة.

19 - ثانيا، وافقت اللجنة على عقد دورتها الخاصة الرابعة في فبراير/شباط 2004. على أن تتم مناقشة الموضوعين التاليين فيها:

(أ) واستجابة لطلب من المجلس التنفيذي، سيعقد اجتماع لاستثارة الأفكار حول مراجعة اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي بناء على ورقة مناقشة قصيرة يعدها مكتب التقييم ويرسلها لأعضاء اللجنة قبل الدورة؛

(ب) عرض للاستنتاجات والتوصيات والنظرات الثاقبة الأساسية لتقييم البرنامج القطري لإندونيسيا، علاوة على مناقشة ترتيبات الزيارة الميدانية التي ستقوم بها اللجنة لإندونيسيا في مارس/آذار 2004، (أنظر الفقرة الأخيرة من هذا التقرير).

20 - وأما الدورة السادسة والثلاثون للجنة فستعقد في 16 أبريل/نيسان لمناقشة ما يلي:

(أ) اقتراح مفصل بشأن اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي؛

(ب) وكما طالبت به اللجنة في عام 2003، مناقشة مقترح تقدم به مكتب التقييم حول إعطاء أوزان ترجيحية لمعايير التقييم في الإطار المنهجي لتقييم المشروعات.

21 - وفي الجلسة السابعة والثلاثين بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول، ستتم مناقشة ثلاثة موضوعات وهي:

(أ) التقرير السنوي الثاني لنتائج وأثر عمليات الصندوق؛

(ب) استعراض مسبق لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم للعام 2005؛

(ج) الاقتراح النهائي الخاص بالاختصاصات المعدلة للجنة ونظامها الداخلي التي سيعرض فيما بعد على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه في ديسمبر/كانون الأول 2004.

22 - وستعقد الدورة الخاصة الخامسة للجنة في 15 أكتوبر/تشرين الأول لمناقشة ما يلي:

(أ) برنامج العمل الشامل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005؛

(ب) تقييم مشروع تنمية أراضي الوادي في المنخفضات الشرقية في إريتريا

23 - وأخيرا، في دورتها الثامنة والثلاثين والأخيرة لعام 2004، ستنظر اللجنة فيما يلي:

(أ) التقييم على مستوى المنظمة للبرنامج الرائد الخاص بالإشراف المباشر؛

(ب) التقييم المواضيعي للابتعاد عن المركزية في أفريقيا الشرقية والجنوبية؛

(ج) وضع جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2005، كما سرت عليه العادة.

وعلاوة على ما تقدم أعلاه سيقوم أعضاء لجنة التقييم بزيارة ميدانية لإندونيسيا في مارس/آذار 2004 (أنظر الفقرة الأخيرة من هذا التقرير).

24 - وأخيرا، وفي حين وافقت اللجنة على عقد دوراتها الخمسة على التوالي في فبراير/شباط، وأبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول، وأكتوبر/تشرين الأول، ونوفمبر/تشرين الثاني من العام 2004، إلا أن التواريخ المحددة لدورة فبراير/شباط (الدورة الخاصة الرابعة) والدورة الأخيرة (الدورة الثامنة والثلاثين لعام 2004) ستحدد في أقرب وقت ممكن بعد استعراض شامل لتواريخ الاجتماعات الهامة الأخرى التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها وذلك بهدف ضمان عدم تضارب التواريخ.

25 - **مسائل أخرى**، تمت تغطية موضوعين تحت هذا البند من جدول الأعمال وهما: (أ) الطلب التي تقدمت به دائرة إدارة البرامج في الصندوق للجنة التقييم للنظر في منح استثناءات للقيام بتقييمين مرحليين في عام 2004 لمشروعين في فييت نام وهما مشروع صون الموارد الزراعية وتنميتها في محافظة كوانغ بنه ومشروع النهوض بالأقليات العرقية في مقاطعة ها غيانغ؛ (ب) تحديث قصير يدلي به مكتب التقييم حول الزيارة الميدانية المخطط لها للجنة التقييم إلى إندونيسيا.

26 - بالنسبة للبند (أ) نظرت اللجنة في المبررات المكتوبة التي تقدمت بها دائرة إدارة البرامج ووزعت على الأعضاء قبل الدورة. وبعد دراسة الوثيقة المكتوبة وفي أعقاب المناقشات، قررت اللجنة عدم منح الاستثناء للقيام بتقييمين مرحليين في فييت نام. علاوة على ذلك، فقد أكدت اللجنة أنها لن ترحب بأي طلب للانحراف عن سياسة التقييم في الصندوق التي صادق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2003، لأن منح مثل هذه الاستثناءات سيشكل سابقة قد يشجع ورود طلبات أخرى سيغدو من الصعب على اللجنة رفضها لاحقا. إلا أنه وفي موضوع فييت نام تحديدا، قد أدركت اللجنة الحاجة للمرونة وخاصة في ضوء الطلب الذي تقدمت به حكومة فييت نام، للمصادقة على قرض لمشروع جديد عام 2004. وبهذا الصدد فقد طلبت اللجنة من مكتب التقييم البدء بالتقييمين الخاصين بفييت نام في أقرب وقت ممكن في عام 2004، بحيث تتقاطع بعثة صياغة المشروع الجديد مع الجزء الأخير من بعثة التقييم المرحلي، مما يعني ضمان إطلاع بعثة الصياغة على الاستنتاجات المؤقتة على الأقل لبعثة التقييم. على أية حال، فقد أكدت اللجنة أن مثل هذه العملية لن تسمح لفريق الصياغة بالوصول إلى التحليل الكامل وما ينتج عنه من تقرير التقييم الذي يعده مكتب التقييم قبل القيام بالجزء الأعظم من عملية الصياغة.

27 – وفيما يتعلق بالبند (ب)، فقد أعلم مكتب التقييم لجنة التقييم بالمناقشات التي عقدت في بداية ديسمبر/كانون الأول مع المدير التنفيذي لإندونيسيا في الصندوق الذي أعطى موافقته على تنظيم زيارة ميدانية للجنة إلى إندونيسيا في الفترة ما بين 8–12 مارس/آذار 2004. وستنطوي الزيارة الميدانية هذه على إسهام أعضاء اللجنة في حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية لتقييم البرنامج القطري وزيارة مشروعات مختارة يدعمها الصندوق في البلاد. وبناء على طلب من أحد المراقبين في الدورة، فقد أوضح مكتب التقييم أن بإمكان السادة المدراء في المجلس التنفيذي ممن ليسوا أعضاء في اللجنة أن يشاركوا في الزيارة الميدانية إذا ما رغبوا في ذلك.